

## بحار الأنوار

[457] بكر ما يؤدي إلى فساد إمامته، لانه يمكن أن يكون ذهب إلى أن إمامته نفسه (1) لم تثبت (2) بانص عليه، وإنما تثبت بلاجماع من الامة والرضا، فقد ذهب إلى ذلك جماعة من الناس، ويرى أن إمامته أولى من حيث لم تقع بقتة ولا فجأة، ولا اختلف الناس في أصلها، وامتنع كثير منهم من الدخول فيها حتى أكرهوا وتهددوا وخوفوا. وأما الفلته، وإن كانت محتملة للبغته - على ما حكاه صاحب الكتاب - والزلة (3)، والخطيئة، فالذي يخصها بالمعنى الذي ذكرناه قوله: وقى الله شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه، وهذا الكلام لا يليق بالمدح وهو بالذم أشبه، فيجب أن يكون محمولا على معناه وقوله: إن المراد بقوله (4): وقى الله شرها.. إنه دفع شر الاختلاف فيها عدول عن الظاهر، لان الشر في ظاهر الكلام مضاف إليها دون غيرها. وأبعد من هذا التأويل قوله: إن المراد من عاد إلى مثلها من غير ضرورة وأكره المسلمين عليها فاقتلوه، لان ما جرى هذا المجرى لا يكون مثلا لبيعة أبي بكر عندهم، لان كل ذلك ما جرى فيها على مذاهبهم، وقد كان يجب على هذا أن يقول من عاد إلى خلافها فاقتلوه، وليس له أن يقول إنما أراد بالتمثيل وجها واحدا، وهو وقوعها من غير مشاورة لان ذلك إنما تم في أبي بكر خاصة، لظهور أمره واشتهار فضله، ولانهم بادروا إلى العقد خوفا من الفتنة، وذلك لانه (5) غير منكر أن يتفق من ظهور فضل غير أبي بكر (6) واشتهار أمره، وخوف الفتنة ما اتفق \_\_\_\_\_ (1) لا توجد: نفسه، في المصدر. (2) في المصدر: زيادة: إلا، بعد: لم تثبت. (3) في المصدر: وللزلة، وفي (س): المزلة. (4) لا توجد: بقوله، في المصدر. (5) في المصدر: انه - من غير لام - . (6) في الشافي زيادة: بالعقد له، قبل واشتهار.. \_\_\_\_\_